السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 01 ص ص:444- 467
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

تأثير عملية انتقال القوة في النظام الدولي على العقوبات الاقتصادية الدولية

The impact of the transition of power in the international system on international economic sanctions

العيد محمادي*، جامعة باتنة1، مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والأفاق
laid.mohamadi@univ-batna.dz
زيدان زياني، جامعة باتنة1، مخبر الأمن في منطقة المتوسط.
zidane.ziani@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/17 تاريخ القبول: 2021/10/15

ملخص:

عالجت الدراسة موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية، باعتبارها من أبرز أدوات دبلوماسية الإكراه المعتمدة من قبل القوى الكبرى والمنظمات الدولية، بالبحث في تحولاتها الجوهرية نتيجة لعملية انتقال القوة على مستوى بنية النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. إذ صاحب عملية انتقال القوة بين القوى الكبرى تحول في بنية النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أكثر ميلا إلى الأحادية القطبية، وهو ما انعكس على طبيعة العقوبات الاقتصادية والأطراف المستهدفة بها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تحول بنية النظام الدولي بفعل انتقال القوة بين فواعله الأساسيين أثر بشكل مباشر على طبيعة العقوبات الاقتصادية المتبناة في كل مرحلة، ويتجلى ذلك في الانتقال من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية، إلى جانب التحول في الفواعل المؤثرة في تصميم وفرض والتعرض

*المؤلف المراسل

للعقوبات الاقتصادية الدولية، وكذا التحول في أهدافها التي أصبحت تتماشى وفق منظور القوة المهيمنة في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: انتقال القوة– بنية النظام الدولي– العقوبات الاقتصادية الدولية– العقوبات الذكية.

Abstract:

The study addresses the issue of international economic sanctions as the main tool of coercive diplomacy used by major powers and international organizations. I have examined the major transformations occurred on the practices of economic sanctions as a result of the process of power shift in the structure of the international system since World War II. Particularly the shift from a bipolar system to a system more inclined to unipolarity. These changes affected the nature of economic sanctions and the parties targeted.

The study concluded that the transformation of the structure of international system due to the shift of power between its main actors has a direct impact on the nature of the economic sanctions undertaken at each stage. This is reflected in the transition from comprehensive sanctions to smart sanctions, in addition to the shift in the actors both affecting design/imposing or those being exposed to economic sanctions, as wel as the shift in its objectives, which have become in line with the perspective of the dominant power in the international system.

Keywords: Power transition, Structure of the international system, International economic sanctions, Targeted (smart) sanctions.

مقدمة:

شهد النظام الدولي الواستفالي عدة تحولات بنيوية رافقت التغير في توزيع القوة بين الدول الكبرى المشكلة له، بدءا من نظام دولي متعدد القوى والذي استمر إلى غاية الحرب العالمية الثانية، ثم تلاه نظام ثنائي القطبية زال بنهاية الحرب الباردة ليدخل النظام الدولي في مرحلة انتقالية احتلت فيها أمريكا الصدارة دون الحسم في طبيعة النظام الدولي.

رافق هذا التحول في النظام الدولي انتشار العولمة والتطور التكنولوجي وثورة المعلومات ما أدى إلى تشكل "النموذج المختلط" للنظام الدولي بظهور فواعل غير دولاتية تمتلك من القوة ما يؤهلها في التأثير في أجندة السياسة الدولية، إلى جانب تداخل الأنظمة الدولية الفرعية فيما بينها مشكلة نظاما دوليا معقدا من حيث التركيب والتفاعل بين مكوناته، إذ يشبهه جوزيف ناي، بلعبة الشطرنج ذات مستويات متعددة، فالمستوى الأول أحادي القطبية من حيث امتلاك القوة العسكرية، و متعدد الأقطاب من حيث القوة الاقتصادية، ولا قطبي من حيث العلاقات العابرة للحدود مما أدى إلى تغير في طبيعة النظام الدولي وظهر ما يعرف بنظام اللاقطبية.

كما كان لهذه التحولات البنيوية في النظام الدولي التأثير البارز على أدواته على غرار العقوبات الاقتصادية الدولية، التي أصبحت خلال العقدين الماضيين أداة مركزية لتحقيق أهداف السياسة الدولية.حيث تباينت عدد الحالات وأشكال هذه العقوبات من مرحلة لأخرى حسب طبيعة بنية النظام الدولي، ففي منتصف القرن العشرين هناك خمسة دول فقط كانت مستهدفة، لكن بحلول سنة 2000 ارتفع إلى ما يقرب خمسين دولة مستهدفة، وفي الوقت الحالي هناك أكثر من ألف نظام عقوبات يستهدف الدول، والأفراد، والكيانات، وقد عززت التدخلات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان إلى ضرورة اللجوء للعقوبات الاقتصادية الدولية كبديل للتدخلات العسكرية، ما جعلها تحتل مكانة مركزية في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، ويثير تساؤلات حول علاقة بنية النظام الدولي بها. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت عملية انتقال القوة في النظام الدولي على العقوبات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين؟.

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلين التاليين:

- كيف أثرت ديناميكيات انتقال القوة على بنية النظام الدولي؟.
- ما هي مميزات وخصائص العقوبات الاقتصادية الدولية في كل مرحلة من مراحل انتقال القوة في النظام الدولي؟.

وللإجابة على الإشكالية نطرح الفرضية التالية:

كان لعملية انتقال القوة بين القوى الكبرى في النظام الدولي أثر كبير على العقوبات الاقتصادية الدولية من حيث المفهوم، والأدوات والفاعلين وحتى في أهدافها وفعاليتها.

ولمعالجة الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: تناولنا فيه ديناميكيات انتقال القوة وأثرها على بنية النظام الدولي، والذي بدورة قسم لثلاثة عناصر، تطرقنا فيها إلى دراسة طبيعة النظام الدولي ، وكذا توزيع القوة وتشكل بنيته ، وفي العنصر الأخير تم التطرق إلى مكانة القوة في تحديد شكل البنية ودورها في تحديد سلوك الوحدات.

أما المحور الثاني فتناولنا فيه شكل بنية النظام الدولي، وأثرها في على طبيعة العقوبات الاقتصادية في فترة الحرب الباردة، والذي بدوره قسم إلى عنصرين تم التطرق فيهما إلى فعالية وأهداف العقوبات الاقتصادية الدولية في ظل التوازن في امتلاك القوة.

وفي المحور الثالث تناولنا طبيعة العقوبات الاقتصادية في ظل تغير موازين القوة بعد الحرب الباردة ، بدوره قسم إلى ثلاث عناصر، تناولنا فيها أهم التحولات التي طرأت على العقوبات الاقتصادية خلال هده الفترة من التحول من العقوبات الشاملة إلى المستهدفة وكذا التحول في فعاليتها وأهدافها.

أولا: ديناميكيات انتقال القوة وأثرها على مخرجات سلوك بنية النظام الدولي

امتلاك القوة وتوظيفها رهان كل القوى الطامحة إلى افتكاك مكانتها ضمن مصاف الفواعل الساعية لتصميم قواعد سلوك بنية النظام الدولي بهدف ضمان بقائها واستمرار مصالحها. لذا فامتلاك القوة عملية ديناميكية ليست ساكنة؛ مما يدلل على انتقالها من مركز لآخر ضمن قاعدة التنافس تارة والصراع في أغلب الحالات. وعلى ضوء ذلك تم تشكل بنية النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، وإعادة تشكلها بعد الحرب العالمية الثانية وفق نتيجة التفاعلات الحاصلة على مستوى النظام الدولي، والذي بدوره أصبح يدار بقواعد قانونية ناظمة، وأخرى تُدار بسياسة القوة كقواعد ضابطة، ضمن مؤسسات دولية و في إطار إملاءات القوى المنتصرة.

1ـ طبيعة النظام الدولي:

رغم الغموض الذي يكتنف مصطلح النظام الدولي حسب ما شار إليه روبرت غيلبين، إلا أن أدبيات العلاقات الدولية تعزو طبيعة النظام الدولي إلى الترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشئها الدول لتقديم مجموعة من المصالح.(روبرت غيلبين، 2009، ص.45). وهي ترتيبات ناتجة عن التفاعلات بين الوحدات الفاعلة عالميا من منطلق المكانة من حيث القدرات، حسب التوجه الواقعي. يؤكد ذلك التعريف الذي تبناه غيلبين بقوله "النظام مجموعة من الكيانات المتفرقة التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة نتيجة لوجود شكل من أشكال السيطرة"(غيلبين، ص، 46)، وتشير فكرة السيطرة الى التأثير النسبي في إنتاج القواعد وعلى سلوك الفواعل، ولا يقصد بها شكل السيطرة على مستوى الدولة، إذ توصف العلاقات بين الدول بالفوضى، وعلى ضوء أشكال السيطرة النسبية يمكن تحديد طبيعة النظام الدولي.

وقد جاءت مختلف تعاريف النظام الدولي في هذا الاتجاه. إذ عرفه البعض بأنه: مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية، والنظام هو نمط مستقر من التنظيم، يتميز عن الفوضى والعلاقات العشوائية. (جيه مازار، 2016، ص.06). وهو تعريف

يحصر النظام الدولي في العلاقات بين الفواعل ويوسمه بالاستقرار المنافي للفوضى، وهو تعريف قاصر من حيث إهمال البعد الانطلوجي المتمثل في طبيعة المؤسسات التي يتشكل منها النظام، ذلك أنه إلى جانب الدول كفواعل أساسية يوجد نموذج الفاعل المختلط الذي يدرج الفواعل غير الدولاتية ضمن التشكيل المؤلف لطبيعة النظام الدولي.

في حين عرّفه والتز بأنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ومن ناحية أخرى يتكون من وحدات تتفاعل بينها (شاهر، 2015، ص. 04). وحتى وإن لم يتضمن هذا التعريف الجانب المتصل بكيفية عمل النظام، إلا أن النظرية الواقعية الجديدة (البنيوية) المنسوبة لـ والتز تقر بمبدأ أسبقية البنية في التأثير على سلوك الوحدات المشكلة لها، وأن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تنعكس على سلوك الدول من حيث النزعة لامتلاك القوة والبقاء والاعتماد على الذات وغيرها من المصطلحات المفتاحية للنظرية.

لقد ركزت معظم الدراسات النظرية لطبيعة النظام الدولي، خاصة في فترات ما بعد الحروب بين القوى الكبرى، على انعكاس نتائج تلك الحروب على توزيع القوة. مع الإقرار بالترتيبات الدولية التي تصممها القوى المنتصرة، مشكلة بذلك ملمح النظام الدولي وفق منطق السيطرة. وقد عبر عن ذلك "غيلبين" بقوله: "يشكل توزيع القوة بين الدول الشكل الرئيسي للسيطرة في كل نظام دولي. تنسج الدول والإمبراطوريات الرئيسية في كل نظام دولي شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية وسواها وتحافظ عليها ضمن النظام، لا سيما في مجال نفوذ كل منه. وهذه الدول التي دعيت تاريخيا القوى العظمى وتعرف اليوم بالقوى الكبرى، انشات فرادى وفي التفاعل بعضها مع بعض، القواعد والحقوق الأساسية التي تؤثر على سلوكها وعلى سلوك الدول الصغرى في النظام ".(غيلبين، ص، 50)

يتجلى أثر السيطرة على طبيعة النظام الدولي في علاقات التفاعل بين الوحدات الرئيسية للنظام. فغالبا ما تدفع التفاعلات التي تحدث على المستوى

العالمي بين فواعل النظام الدولي إلى التأثير في طبيعته . خاصة إذا علمنا أن تلك التفاعلات يغلب عليها التنافس والصراع على المستوى الدولي. هو ما يطرح تحدي المطالبة بالمساهمة العادلة للدول الأعضاء "كأطراف مسؤولة" في منظومة مشتركة.(كيسينجر، 2014، ص، 12). فالبحث عن دور في النظام من شأنه إيجاد بيئة صراعية بين القوى القائدة في النظام والمتحدية على حد تعبير "غراهام اليسون "في كتابه المعنون بـ" حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟. وهنا يمكن تسجيل نتيجة ذات صلة بدور القوى الكبرى في التأثير على تشكل النظام الدولي مفادها أنه بقدر ما يمثل الرصيد العالي للقوة الذي تتمتع به بعض الفواعل العامل الحاسم في تشكل النظام الدولي، فهي تمثل مصدر زعزعته واحتمالية تقويضه. بهذا المعنى يكون النظام الدولي قد عرف أشكالا مختلفة تعكس طبيعة توزيع القوة فيه وقد تبلور بشكل جلي بعد الحرب العالمية الأولى.

2ـ توزيع القوة وتشكل القطبية في النظام الدولي

غالبا ما تنحصر أشكال النظام الدولي في مظاهر ثلاثة متعارف حولها، وهي على علاقة مباشرة بطريقة تموضع القوة بين الأطراف الأساسية فيه، الثنائية والتعددية والأحادية القطبية. ولكل شكل خصائص تميزه وفترة تاريخية توثق له.

أـ مرحلة الثنائية القطبية: توازن القوة وسكون توزيعها

تميزت المرحلة بسكون ظاهري لتوزيع القوة بين القطبين ما أدى إلى استقرار في ميزان القوة طيلة فترة الحرب الباردة، وهي السمة المميزة للنظام الدولي، إذ يوجد قطبين متقاربين في القوة يغلب على تفاعلاتهما نمط الصراع، من اجل الهيمنة على النظام الدولي، كما تتميز العلاقات الدولية بنوع من التوتر أحيانا والانفراج أحيانا أخرى دون حدوث مواجهة عسكرية.

وهو ما يعتبره كثير من الباحثين بأنه أكثر الأنظمة استقرارا وذاك راجع لثلاثة عوامل أساسية: (شماسنة، 2018، ص.55)

- وجود قطبين متصارعين يدفع إلى إيجاد توازن دولي يساهم في تحقيق الاستقرار الدولي (لاسيما في مجال امتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ أي ما يسمى بالرعب النووي).
- زيادة حدة التنافس بين القوتين المتصارعتين يؤدي إلى مراقبة ومتابعة حثيثة لأي تغير في ميزان القوى الدولي
- يبقى هناك تفاهم بين القوتين العظمتين على منظور معين من أجل التعامل مع الأزمات الكبرى التي قد تنشأ بينهما.

ومن هنا يمكن تعريف النظام الدولي ثنائي القطبية بأنه النظام الذي يقوم على وجود مركزين كبيرين للقوة، سواء كانا دولتين عظمتين أو تحالفين كبيرين يسيطران على السياسة الدولية، ويعتمد على توازن القوى لتحقيق الاستقرار ر الدولي. وتكون بذلك سمة النظام الدولي(الثنائي القطبية) قد تشكلت نتيجة لشكل توزيع القوة بين الفاعلين الأساسيين داخل بينة النظام الدولي.

ب- مرحلة الأحادية القطبية وتمركز القوة:

يقوم النظام الدولي أحادي القطبية على وجود قوة عظمى واحدة ومهيمنة ذات امتداد عالمي قادر على تنظيم أو تنفيذ أي عمل سياسيي أو عسكري في أي مكان من العالم، ومن أهم مميزات هذا النظام عدم وجود دول قوية تستطيع منافسة القوة المهيمنة ومجاراتها، بحيث تكون للقوة المهيمنة القدرة على التحكم في السلوك الدولي للفاعلين الآخرين، كما لها القدرة على التحكم في المؤسسات والمنظمات التي يقوم عليها هذا النظام. (شماسنة، ص. 26)

وعلى خلاف الاستقرار النسبي في مرحلة الثنائية القطبية، شهدت مرحلة الأحادية القطبية نقاشا نظريا بين مؤيدين ومعارضين للتفرد الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة ، والتي عبر عنها نظريا فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير". ففي الوقت الذي يدعي المؤيدون للأحادية بأنها اقل البنى إثارة لمخاطر الحروب، بحيث لا تستطيع الدول أن تتصارع مع القوة المهيمنة وما

عليها إلا مسايرتها، أو على الأقل عدم القيام بأي فعل يهدد مصالح ، خاصة أتباع نظرية الاستقرار بالهيمنة.في حين يرى الواقعيون الجدد أن بنية القطبية الأحادية هي أقل البنى استقرارا على اعتبار أن أي تركيز كبير للقوة يهدد الدول الأخرى ويدفعها إلى القيام بأفعال تصب باتجاه استعادة التوازن. (مولانا، 2019، https://bit.ly/3m7Rros). وفي كلتا الحاليتين، يمكن تثبيت فرضية تأثير تمركز القوة على طبيعة بنية النظام الدولي.

ومهما كان الخلاف هو سمة مرحلة ما بعد الحرب الباردة بين من يعتبرها انتقالية وآخرين يسمونها بالأحادية، فإن الانفراد في قيادة العالم كان جليا بعد سقوط نظام الثنائية القطبية حيث تمكنت الولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عبر استخدامها لقوتها العسكرية، ولآليات التعاون مع حلفائها من تأسيس نمط معين من العلاقات بين الدول يقوم على الهيمنة الأميركية، وإعطاء الأولوية لمصالحها. وأصبحت تتعامل مع آليات النظام الدولي كأدوات لتحقيق مصالحها الذاتية، وها ما دفع المفكر شومسكي إلى القول في كتابه النظام العالمي الجديد والقديم: "سارعنا في البحث عن أعداء جدد منذ تراجع قوة الاتحاد السوفييتي في الثمانينيات، وقد وجدنا ما نبحث عنه في الإرهاب الدولي، التجارة الدولية بالمخدرات، والأصولية الإسلامية، وعدم الاستقرار في دول العالم الثالث، والفساد بشكل عام، هكذا تم العمل بشهية واسعة مع الأعداء الجدد". (شومسكي، 2007، ص.09). وأصبح من الصعب التفريق بين استراتيجية الولايات المتحدة والنظام الدولي التي تميزت بـ:

- نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة.
- تحالفات عسكرية قوية قادرة على الردع بكفاءة.
- التعاون متعدد الأطراف لحل التهديدات العالمية الجديدة.
- نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

3ـ مكانة القوة في تحديد شكل بنية النظام الدولي ودور البنية في تحديد سلوك الوحدات.

تتصل مكانة القوة في تحديد شكل بنية النظام الدولي وكذا تباين دور بنية النظام الدولي في تقييد سلوك الوحدات بإسهامات منظري المدرسة الواقعية

الجديدة بشقيها الدفاعي والهجومي، فقد كان لإسهامات مفكريها في هذه المجال الدور الكبير في تفسير ديناميكية القوة في تحديد شكل النظام الدولي.

فالمفهوم الرئيسي الذي تقوم عليه الواقعية الجديدة هو القوة، فالقوة هي العملة الأساسية للقوى العظمى. فهي تمثل للعلاقات الدولية ما تمثله النقود للاقتصاد ولهذا يعتبر أنصار هذه النظرية أن بنية النظام الدولي تشجع الدول على السعي للهيمنة.(ميرشايمر، 2012، ص.16).

أ- **الواقعية الدفاعية البنيوية**:

يختلف هنا افتراض والتز على مورقانتو بان القوى العظمى عدوانية بشكل متأصل، لان الرغبة في امتلاك القوة لديها هو نتيجة فطرية. بل يفترض بان الهدف الأساسي للدول هو البقاء في نظام دولي يتسم بالفوضى، لهذا تسعى الدول إلى تحقيق الأمن من خلال تنافسها على القوة، باعتبارها الوسيلة المثلى للبقاء. فكل قوة تسعى إلى امتلاك القوة وتعظيمها لتحقيق توازن القوى، ويضيف أن سعي الدول الكبرى إلى امتلاك القوة وزيادتها في النظام الدولي يؤدي إلى انتقال في القوة من قوة إلى قوة أخرى، هذا التحول في القوة يؤدي إلى التأثير في بنية النظام الدولي.(مايكل شيهان، 2015، ص.84).

كما يذهب والتز إلى اعتبار أن البنية هي التي تحدد سلوك الوحدات وتقيدها وتدفعها إلى استعمال كل الوسائل لتحقيق مصالحها.(ميرشايمر، ص.28) وهنا يمكن الإشارة إلى أن العقوبات الاقتصادية الدولية تعتبر من أهم الوسائل التي أصبحت تستعمل بعد الحرب الباردة من طرف القوى الكبرى خاصة القوة المهيمنة بهدف تحقيق مصالحها وتعظيم قوتها.

ب- **الواقعية الهجومية**:

هي نظرية بنيوية، تنظر إلى القوى العظمى، كما تفعل الواقعية الدفاعية، بأنها تسعى للحفاظ على بقائها، بناء على امتلاك القوة وتعظيمها من أجل بقائها، إلا أن الاختلاف بين الواقعية الدفاعية والهجومية يكمن في مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة من اجل بقائها، بالنسبة للواقعيين الدفاعيين لا تعد البنية الدولية دافعا للسعي لزيادة القوة، بل تدفعهم إلى الحفاظ على ميزان القوى الحالي، الهدف هو الحفاظ على القوة وليس زيادتها، أما الواقعين الهجوميون فيعتبرون أن قوى الوضع الراهن غير موجودين في العلاقات الدولية إلا نادرا، باعتبار أن النظام الدولي يدفع الدول إلى زيادة قوتها على حساب منافسيها، فالهدف النهائي للدولة حسب الهجوميين ليس فقط أن تكون القوة العظمى الأقوى ضمن النظام بل أن تصبح القوة المهيمنة في العالم. (ميرشايمر، ص.28).

ويعتبر "جون ميرشايمر" أن توفر مؤشرات جيدة للقوة، يجعلنا نستطيع أن نحدد مستويات قوة الدول ومنه تحديد الدول التي تستحق مكانة القوة العظمى، ومنه نحدد إذا كان النظام قائم على الهيمنة، (أحادي القطبية)، أو ثنائي القوة آم متعدد الأقطاب. فهو يعتبر أن تعريف القوة نافذة لفهم سلوك الدول.(ميرشايمر، ص.23).

الجدول رقم1: المقاربة الواقعية لعملية انتقال القوة في النظام الدولي

	الواقعية التقليدية	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
أسباب التنافس على القوة	الطبيعة البشرية	بنية النظام	بنية النظام
مقدار القوة الذي تحتاجه الدول	كل ما تستطيع أن تحصل عليه من قدرات، وهدفها النهائي هو الهيمنة	مقدار ما تحتاجه للحفاظ على توازن القوى	كل ما تستطيع أن تحصل عليه من قدرات، وهدفها النهائي هو الهيمنة
دور البنية في تحديد سلوك الوحدات	الغريزة البشرية	البنية هي التي تحدد سلوك الوحدات	البنية هي التي تحدد سلوك الوحدات

المصدر:(ميرشايمر، ص.28 بتصرف من الباحثين)

ثانيا: تأثير شكل بنية النظام الدولي في فترة الحرب الباردة على طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية.

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إعادة تشكيل بنية جديدة للنظام الدولي نتيجة التحول في امتلاك القوة بين القوى العظمى، فبعدما كان نظام متعدد القوى قبل الحرب العالمية الثانية، أصبح بعدها نظام ثنائي القطبية مشكل من قوتين عظمتين، أدى التنافس بينهما إلى الدخول في حرب باردة تم استخدام فيها كل الأدوات لتحقيق أهدافهم، بما فيها العقوبات الاقتصادية الدولية باعتبارها بديلا للقوة العسكرية انطلاقا من مبدأ "الحرمان الاقتصادي يؤدي إلى تغيير سياسات غير مرغوب فيها في البلد المستهدف، بحيث يدفع الألم الاقتصادي إلى إحداث اضطرابات داخلية من شانها أن تؤثر على صناع القرار لتغيير سياساتهم (hufbaur,2007 ,p20)، فقد تم استخدام العقوبات الاقتصادية خلال هذه المرحلة حوالي 56 مرة، 84%من هذه الحالات تم استخدامها من طرف الولايات المتحدة و10%من طرف الاتحاد السفياتي و06%من طرف الأمم المتحدة كما هو مبين في الشكل رقم01.

الشكل رقم01:الجهات الفارضة للعقوبات الاقتصادية خلال الثنائية القطبية.

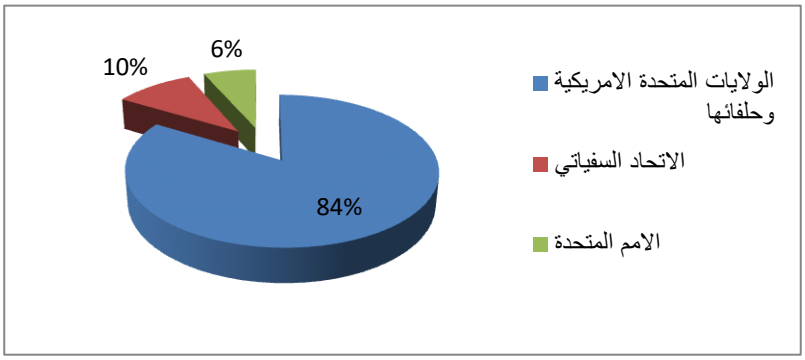

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين ، الإحصائيات مستقاة من:(hufbaur,p20-29)

1ـ فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية في ظل التوازن في امتلاك القوة:

اتسمت الأدبيات التي عالجت موضوع العقوبات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية بنوع من التشاؤم حول فعاليتها(إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي)، لكن مع نهاية الحرب الباردة أصبح النقاش حولها أكثر تفاؤلا، بفعل تزايد الاهتمام السياسي بالعقوبات. حيث أعيد الاهتمام العلمي بهذا الموضوع، متأثرا بالتغيرات الجيوبوليتيكية في هذه الفترة، وبداية تشكل ما أصبح يعرف بالنظام العالمي الجديد القائم على الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة.

كان هناك شبه إجماع حول فشل العقوبات الاقتصادية الدولية في تحقيق أهدافها خلال الحرب الباردة حسب غالتونغ عام 1967 و دوكسي 1980(Lee,2015,p 03)، إلا انه بعد الدراسة المنشورة سنة 2007 في كتاب "إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية "التي قام بها كل من هوفمباور وشوت واليوت؛ وهي أول دراسة كمية حول العقوبات قدرت نجاح العقوبات الاقتصادية الدولية بالثلث(hufbaur,p 25)، إلا أن بيب وجه انتقادات كبيرة لأعمال الثلاثي (هوفباور وشوت واليوت) على أن النجاحات هذه كانت نتيجة عوامل أخرى مثل التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وهذا مادفع هوفباور إلى إعادة دحض هذا النقد وتأكيد نسبة الثلث في دراساتهم السابقة.

على الرغم من الانتقادات المتزايدة من جماعات الضغط التجارية ومؤسسات الفكر السياسي بأن العقوبات الاقتصادية غير فعالة، إلا انه ساد الوعي الذي أنشأه هوفباور بفعالية العقوبات الاقتصادية الدولية، ومما عزز أهمية العقوبات الاقتصادية الدولية هو أبحاث السياسة المقارنة من خلال ملاحظة الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أعقاب أزمة ديون العالم الثالث، حيث لاحظ المنظرون أن الركود الاقتصادي يؤدي إلى زعزعة استقرار الأنظمة السياسية بينما الأداء الاقتصادي القوي يطيل من عمر الأنظمة الاستبدادية، فالحرمان الاقتصادي يسبب الاضطرابات السياسية داخلية، ومنه فالسياسة الداخلية يمكن التلاعب بها عن طريق العقوبات الاقتصادية. (Lee,p 06).

إلا انه في العموم لم تؤدي العقوبات الاقتصادية الدولية الدور المنوط بها خلال فترة الثنائية القطبية وهذا راجع للأسباب التالية:

- عدم استعمال العقوبات الجماعية في إطار الأمم المتحدة بسبب الاستقطاب والصراع الحاصل بين المعسكرين واستعمال كل طرف لحق الفيتو، فمعظم العقوبات كانت أحادية الجانب ماعدا حالتين فقط (جنوب إفريقيا وزيمبوابي) كانت مفروضة من طرف الأمم المتحدة، وكلتا الحالين عرفت نجاح .
- كل قوة تسعى إلى إفشال حزمة العقوبات التي تفرضها القوة الأخرى من خلال تقديم الدعم والمساعدات للبلد المستهدف ومحاولة فك الحصار عليه بشتى الطرق ولو بطرق غير مباشرة (الفرسان السود).

2ـ أهداف العقوبات الاقتصادية الدولية خلال فترة الثنائية القطبية:

عرفت أهداف العقوبات الاقتصادية الدولية خلال فترة الثنائية القطبية تحولات حسب التحول في علاقات قطبي النظام الدولي، فقد مرت العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي بثلاث مراحل كان للعقوبات الاقتصادية في كل مرحلة أهداف تتماشى مع طبيعة الصراع الدائر بين قطبي النظام الدولي:

المرحلة الأولى: مرحلة المواجهة وكسب مناطق النفوذ من1946إلى1962، هدفت العقوبات الاقتصادية خلال هذه المرحلة إلى إسقاط الأنظمة غير الموالية لكلا المعسرين، وكذا إلى إضعاف القدرات العسكرية، فمن مجموع 14 حالة استخدمت خلال هذه الفترة، تم استخدام07 حالات بهدف إسقاط الأنظمة و07حالات بهدف إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية للجهة المستهدفة، استخدمتها الولايات المتحدة وحلفائها10 مرات، واستخدمها الاتحاد السوفياتي وحلفائه 04 مرات بينما تم استخدامها بشكل جماعي وفي إطار الأمم المتحدة مرة واحدة ضد جنوب إفريقيا من اجل إسقاط نظام التمييز العنصري.

المرحلة الثانية: من 1963 إلى 1974 تميزت هذه المرحلة خلال الحرب الباردة بالتعايش السلمي بين المعسكرين بالرغم من تواصل السباق نحو التسلح

وخاصة بعد الطفرة التكنولوجية واكتشاف الأسلحة النووية، وسعي العديد من الدول من أجل امتلاك هذا السلاح الفتاح. كل هذه العوامل أدت إلى التحول في أهداف العقوبات الاقتصادية فمن مجموع06 حالات التي فرضت خلال هذه المرحلة كانت حالتين بهدف إسقاط أنظمة غير موالية، وحالة من أجل منع امتلاك السلاح النووي وحالة بهدف نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وحالتين بهدف إضعاف القدرات ، فرضت منها الولايات المتحدة04 حالات وحالة من طرف الاتحاد السوفياتي وأخرى بشكل جماعي في إطار الأمم المتحدة.

المرحلة الثالثة : من 1975 إلى 1989 تميزت هذه المرحلة بعودة الصراع من جديد بين القوتين العظمتين وبداية انحصار قوة الاتحاد السوفياتي وتخليه عن سلاح العقوبات الاقتصادية ، في هذه الفترة ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من استخدام هذا السلاح وفق منظورها الجديد والمتمثل في نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وهذا ما أدى إلى تحول في أهداف العقوبات الاقتصادية الدولية في هذه المرحلة، فقد هدفت إلى نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في 13حالة ، والى إسقاط الأنظمة في 08حالات ، ومنع انتشار السلاح النووي في 06حالات، ومكافحة الإرهاب في حالتين، ويرجع سبب زيادة استخدام الولايات المتحدة للعقوبات في هده الفترة للأهمية التي حظيت بها من دراسات ونقاشات في المجال الأكاديمي، وكذا إلى النتائج الايجابية التي باتت تحققها العقوبات الاقتصادية.

الشكل رقم03: أهداف العقوبات الاقتصادية الدولية في فترة الثنائية القطبية

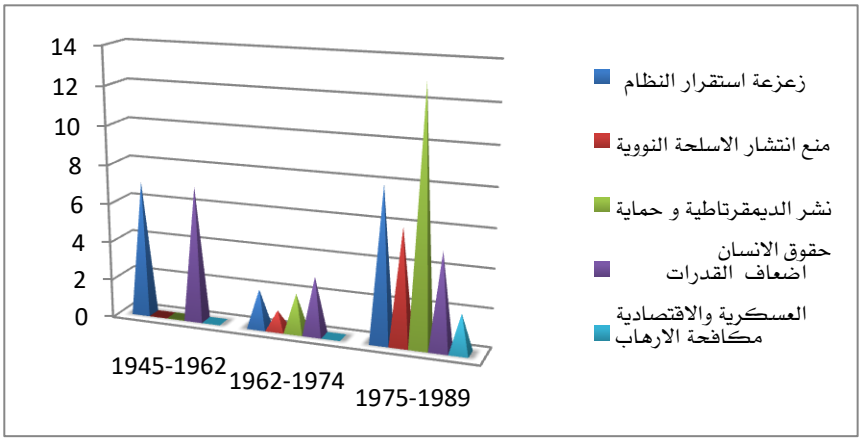

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين ، الإحصائيات مستقاة من:
(hufbaur,p20-29)

ثالثا: طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية في ظل تغير موازين القوة بعد الحرب الباردة.

دفعت عملية انتقال القوة بعد الحرب الباردة إلى تحول في بنية النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية، حيث صاحب هذا التحول تشكل نظام عالمي جديد، تميز باستخدام مفرط للقوة في العديد من الحالات (العراق، الصومال، هايتي...الخ)، وكذلك استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية بشكل أكبر بحيث أصبحت وسيلة مركزية في يد الولايات المتحدة وكذا الأمم المتحدة لتحييد وحشد الدعم ضد منبوذين دوليين يتعارضون مع النظام العالمي الجديد(محور الشر، الدول المارقة...الخ)ومن هنا زادت أنظمة العقوبات من الربع خلال الحرب الباردة إلى النصف خلال التسعينيات. فقد استخدمت الأمم المتحدة لوحدها 28 نظام عقوبات على الدول بعدما كانت قد استخدمت نظامين فقط خلال الحرب الباردة ؛إي بزيادة قدرها 93.33%، كما أدرجت أكثر من 1000 من الأفراد والمؤسسات على القائمة الموحدة للعقوبات الخاصة بمجلس الأمن في إطار العقوبات الذكية. (United nations Security council sanctions regimes,2019, p04)

الشكل رقم 04: توزيع العقوبات الاقتصادية الدولية حسب الدول المستهدفة بعد أحداث 2001/09/11

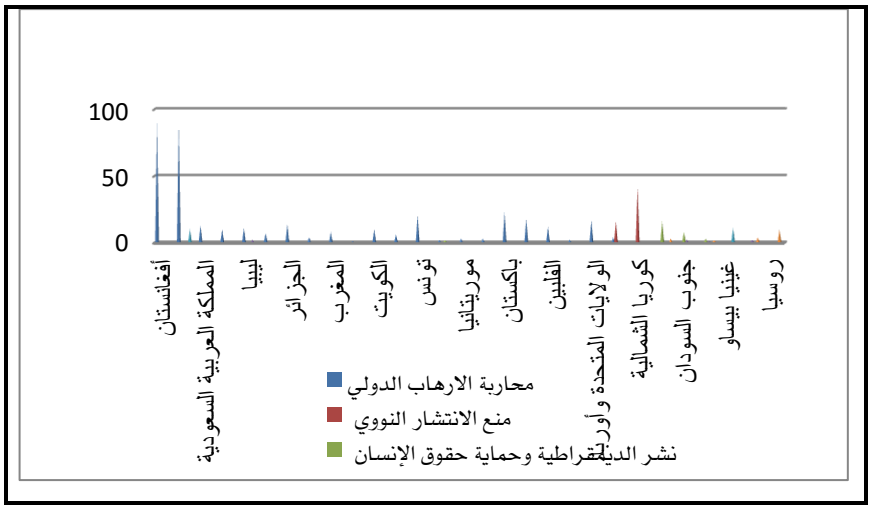

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين ، الإحصائيات مستقاة من: United nations Security council sanctions regimes, 2019,p01-176و https://bit.ly/3kAEoe8)

1ـ العقوبات المستهدفة (الذكية) كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة.

أدى التغير في بنية النظام الدولي من الثائية القطبية إلى نظام أحادي القطبية قائم على القيم اللبرالية، حماية حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية إلى خلق نقاش جديد حول الفائدة من العقوبات الاقتصادية باعتبارها تؤثر تأثيرا كبيرا على حقوق الإنسان، شأنها شأن التدخلات العسكرية من منطلق أن المنطق الذي تعمل به العقوبات هو منطق مخادع يقوم على فرض تكاليف اقتصادية شاملة على سكان الدولة المستهدفة من أجل تغيير سياستها الحالية، أو بشكل غير مباشر من أجل خلق استياء محلي يتم من خلاله الضغط على الحكومة مما يدفعها إلى تغيير سياساتها(Lee,p. 06). إلا أن هذا المنطق صار محل انتقاد شديد في فترة الأحادية القطبية، وهذا ما دفع غالتونغ إلى انتقاد المبدأ الذي تقوم عليه العقوبات الشاملة، الذي يعتبر أن المعاناة الاقتصادية على مجتمع معين من شأنه أن يولد اضطرابات سياسية هي نظرة ساذجة،

فالعقوبات الاقتصادية المفروضة على زيمبوابي مثلا دعمت المجتمع والمؤسسات مع نظام الرئيس سميث بقوة أكثر(Lee,p.07) .

فبحلول منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أصبح هناك قلق كبير خارج دوائر السياسة الأمريكية حول الضرر الذي أصبحت تشكله العقوبات الشاملة على الدول، خاصة حالة العراق، وبدأت تظهر المعارضة لها، هذا ما دفع بعض العلماء إلى التساؤل عما إذا كان المكسب السياسي يتحقق من خلال استهداف المدنيين مباشرة أم باستهداف النخب الحاكمة، والأدوات التي تستعملها هذه النخب، ومن هنا بدا التحول نحو استخدام وتصميم العقوبات الذكية من خلال فرض تدابير تقييدية، تطبق بانتقائية، تستهدف الحكومات والنخب الحاكمة بدلا من عامة الشعب، وتأخذ عدة أشكال منها حظر السفر، وتجميد الأصول.

الشكل رقم 05: طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية في ضل الأحادية القطبية

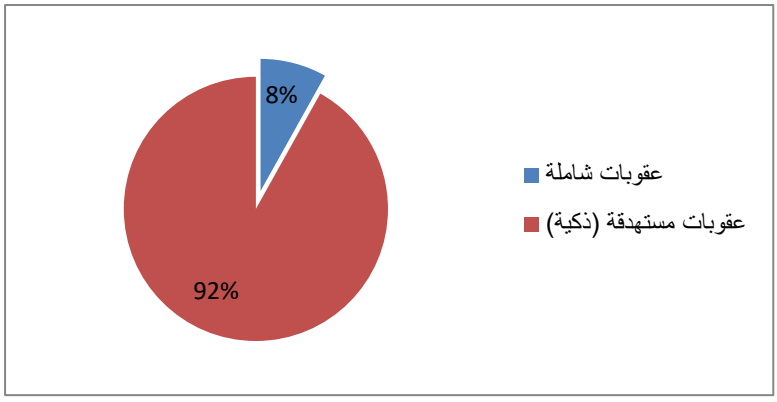

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين ، الإحصائيات مستقاة من: United nations Security council sanctions regimes, p01-176) https://bit.ly/3kAEoe8

2- فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية في ظل الأحادية القطبية.

عملت الجهات المصممة للعقوبات الاقتصادية بعد الحرب الباردة، على جعل أنظمة العقوبات أكثر فعالية وأكثر استهدافًا ، حيث لم يتم تطبيقها لوحدها وبمعزل عن غيرها. فقد أضيفت لها أدوات أخرى لتصبح أكثر فعالية ولذا

اصطحبت بجهود دبلوماسية ووساطة 97%، كما أُستخدمت جنبًا إلى جنب مع عمليات حفظ السلام 62%من الحالات، واستخدمت مع التهديد باستخدام القوة 62%من الحالات، كما أنها كثيراً ما تكون مصحوبة بعقوبات إقليمية في 90% من الحالات. (Biersteker, p.04) وحسب الدراسة الكمية التي قام بها هوفباور وفريقه فان فعالية العقوبات قدرت ب34%في حين أن الدراسة التي قام بها توماس بيارستاكر المنشورة في معهد أبحاث السلام في ماي 2018حول حلقات العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة من 1991 إلى 2013 فتقدر نسبة النجاح ب27% .(biersteker, p. 08)

كذلك من بين التحولات التي جعلت العقوبات الاقتصادية فعالة، هو استخدام العقوبات الجماعية بشكل كبير بدل من العقوبات الأحادية، بحيث تعتبر العقوبات الانفرادية اقل فعالية بكثير من العقوبات الجماعية، فحسب أليوت 13%من العقوبات الأمريكية الأحادية فقط حققت أهدافها(Lee. P. 06) .

3- التحول في فواعل وأهداف العقوبات الاقتصادية الدولية في ظل الأحادية القطبية:

أدى التحول في بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة إلى التأثير على العقوبات الاقتصادية الدولية سواء من حيث الفواعل، أو من حيت التهديدات التي تسعى لمجابهتها أو من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. فقد تراجع الدور التقليدي للدول في فرض العقوبات الاقتصادية، ولم يعد التأثير في السياسة العالمية حكرا على الدول القومية، بل ظهرت فواعل جديدة تفتقد للصفة الدولاتية وتعمل خارج إطار السيادة، (فريجة، 2016، ص.164) وتنافس الدولة القومية كجهة فارضة أو كجهة مستهدفة، فالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات أصبحت جهات فاعلة في فرض العقوبات، كما أن الأفراد والشركات والكيانات أصبحت جهات مستهدفة على غرار الدول في إطار ما يعرف بالعقوبات الذكية.

إن ظهور تهديدات جديدة (التهديدات اللاتماثلية): و هي تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، ويشمل هذا النوع من التهديدات الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة والنزاعات

الداخلية، وما يصاحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وكذا ظهور الدول الفاشلة(https://bit.ly/3jTtuhV)، والتي برزت نتيجة للتغير المهم والتحولات الحاصلة في النظام العالمي، ولهذا تم التركيز بدرجة كبيرة على العقوبات الاقتصادية كأداة مهمة لمواجهة هذه التهديدات. والتي هدفت بدورها إلى:

- نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان: إن أهم مبدأ قائم عليه النظام العالمي الجديد هو ترسيخ القيم اللبرالية والمتمثلة الحرية ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ولهذا استخدمت العقوبات الاقتصادية من اجل تحقيق هذا الهدف بنسبة 60%من الحالات التي فرضت فيها العقوبات بعد الحرب الباردة سواء كانت عقوبات أحادية، أو جماعية في إطار الأمم المتحدة. وقد مست هذه العقوبات الدول القوية /الضعيفة غير القانعتين على حد تعبير اوزغانسكي.
- محاربة الإرهاب الدولي: دفعت أحداث 11سبتمر 2011 الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة العظمى إلى شن الحرب على الإرهاب، فقد صنفت كل من يمشي ضد مصالحها بالإرهاب واستخدمت العقوبات بصفة أحادية وجماعية لمحاربة الإرهاب الدولي، في حدود 10% من مجموع العقوبات المفروضة على الدول، و23%من مجموع العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات بعد الحرب الباردة.
- منع الانتشار النووي: في إطار سعي الأمم المتحدة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنع الدول من امتلاك الأسلحة الدولية المحظورة، وكذا سعي الولايات المتحدة إلى الحفاظ على موازين القوى وفق مصالحها الإستراتيجية، عملتا على فرض عقوبات اقتصادية دولية على دول تسعى لامتلاك السلاح النووي وخاصة الدول المارقة والداعمة للإرهاب حسب مفهوم الإدارة الأمريكية، فقد استعمل سلاح العقوبات الاقتصادية الدولية بعرض منع الانتشار النووي بقوة بعد الحرب الباردة بدءا بالعراق وليبيا، إيران كوريا الشمالية بنسبة 05% من مجموع العقوبات المفروضة على الدول، وبنسبة 10%من مجموع العقوبات المفروضة على الأفراد

والكيانات. كما تم استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية بغرض زعزعة استقرار الأنظمة التي تسعى امتلك السلاح النووي، وكذا الأنظمة المناوئة إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فقد استخدمت بنسبة 10%من مجموع العقوبات المفروضة على الدول، وبنسبة 12%من مجموع العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات.

- وقف النزاعات الداخلية والحروب الأهلية: تميز النظام الدولي بعد الحرب الباردة بظهور ما يسمى بالدول الفاشلة؛ وهي الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية، وتكون عاجزة عن تحقيق الاستقرار لشعوبها(https://bit.ly/3CStRlt)، وهذا ما يجعلها تنهار وتكون تحت رحمة الميليشيات المسلحة، وتدخل في نزاعات وحروب أهلية، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة إلى استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية بهدف وقف هده النزاعات والحروب، فقد استخدمت بنسبة06%من مجموع العقوبات المفروضة على الدول، وبنسبة 12%من مجموع العقوبات المفروضة على الإفراد والكيانات.
- تحقيق الأمن السيبراني: أصبح ضمان أمن الفضاء الالكتروني أمرا أساسيا لحماية الأمن القومي للدول باعتباره جزءا أساسيا من اقتصاد الدول وسياسات الدفاع، وهذا ما جعل هذا الفضاء محل تهديدات بإمكانها تشكيل شلل تام لأجهزة الدول، فقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي عقوبات اقتصادية على روسيا منذ 2015 بسبب هجمات سيبرانية من خلال استهداف مسؤولين في الاستخبارات الروسية وكذا شركات وكيانات لها علاقة بالهجمات السيبرانية تتعلق هذه العقوبات بتجميد الأصول وحظر السفر، بلغت أكثر من 20 فرد وكيان.(https://bit.ly/3ukoZSF).

الشكل رقم 06: تغير اهداف العقوبات الاقتصادية حسب تغير بنية النظام

الدولي.

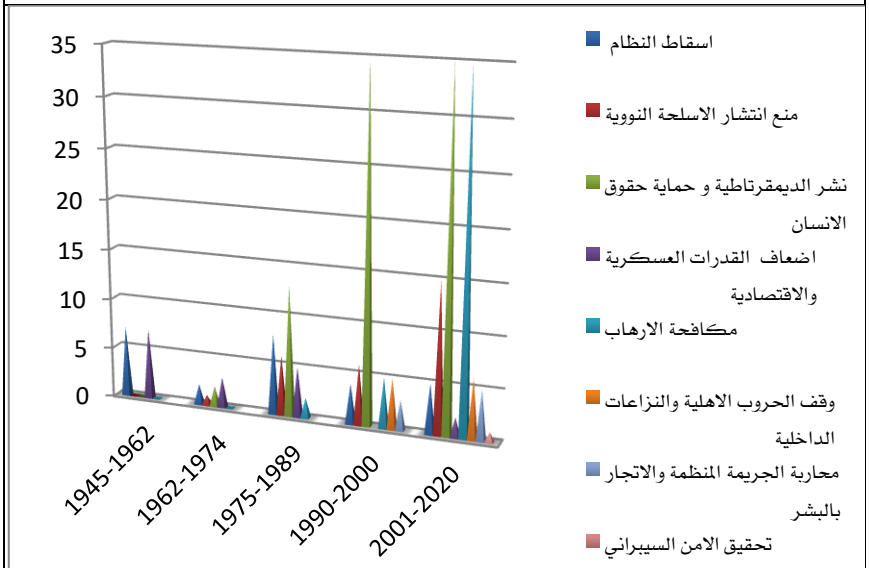

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين ، الإحصائيات مستقاة من: United nations Security council sanctions regimes,p01-176) و https://bit.ly/3kAEoe8 (hufbaur ,2007,p20-29)

خاتمة:

شهدت العقوبات الاقتصادية الدولية، باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول والمنظمات الدولية، تغييرات في أشكالها وأدواتها وطرق تنفيذها حسب التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي المتصلة بأشكال عملية انتقال القوة بين الفواعل.

ففي الوقت الذي تتسم فيه العقوبات الاقتصادية الدولية، في مرحلة الثنائية القطبية، بسمات رئيسية يغلب عليها الدور الثانوي من حيث الفاعلية والتأثير، وان اغلبها كانت عقوبات شاملة تستهدف المدنيين مباشرة، وتكون بذلك قد أثرت تأثيرا كبيرا على حقوق الإنسان، رغم أن الدولة هي المستهدف الرئيسي بتلك العقوبات باعتبارها الفاعل الوحيد في النظام الدولي في تلك المرحلة.

لكن بعد عملية تمركز القوة في النظام الدولي والتحول إلى الأحادية القطبية حدثت تغيرات مباشرة على العقوبات الاقتصادية الدولية تتصل بالتحول في مفهوم وطبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية من العقوبات الشاملة إلى العقوبات المستهدفة (الذكية). إلى جانب التحول في الفواعل المؤثرة في تصميم وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية، من الدولة كفاعل وحيد إلى فواعل غير دولاتية كالمنظمات الدولية والإقليمية كجهات فارضة، والى الإفراد والكيانات الأخرى كجهات مستهدفة. مع مسعى إضفاء صفة الشرعية على العقوبات الاقتصادية واستعمالها في إطار الأمم المتحدة لتصبح ملزمة لكل دول العالم.

قائمةالمراجع:

- الأمم المتحدة.(2019).القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن، نيويورك:مجلس الأمن الدولي.
- تشومسكي، نعوم.(2007).النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة:عاطف معتمد عبد الحميد، مصر:نهضة مصر للطباعة والنشر.
- جارش، عادل، التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الفضاء المغاربي وأساليب المواجهة، https://bit.ly/2XutPAf 2021/01/21.
- جيه مازار، مايكل، وآخرون.(2016).فهم النظام الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية:مؤسسة راند.
- خير الله، أحمدالسيد، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على النظام الدولي، 155-174.
- سمير، أمين.(2002).الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهيمة شرف الدين، لبنان: دارالفرابي.
- شاهر، اسماعيل الشاهر.(2015).بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية، مجلة نقد وتنوير.01-16.
- شماسنة، أسيل.(2018).النظام الدولي منذ الحرب الباردة حتى اليوم:دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الواحد والعشرين، فلسطين:جامعة بيرزيت.
- غيلبين، روبرت.(2009).الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.
- فريجة، أحمد، لدميةفريجة.(2016).الأمن والتهديدات الأمنية في عالم مابعد الحرب الباردة.دفاتر السياسة والقانون.العدد 14، 157-170.
- قسوم، سليم.(2018).نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي.المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.العدد13، 146-156.
- كيسينجر، هنري(2014).النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة:فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي.

- مولانا، أحمد، مدخل لفهم النظام الدولي، https://bit.ly/3m7Rros تم تصفح الموقع يوم:2020/12/25.

- ميرشايمر، جون.(2012).مأسسة سياسة القوى العظمى، ترجمة:مصطفى محمد قاسم، الرياض:النشر العلمي والمطابع.

- Biersteker,Thomas,tourinho.(2018).un tareted sanctions datasets (1991-2013),Washington: journal of peace research.

- Gary ,Hufbauer, Schott, Elliott,andBarbar.(2007).economic sanctionreconsidered,Washington: Peterson institute for international economic.

- Gary ,Hufbauer, Schott, Elliott, Muir, Case Studies in Economic Sanctions and Terrorism, https://bit.ly/3kAEoe8,22/12/2020.

- Lee, Jones. (2015).societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work,United Kingdom: Oxford.

- U.S.Departement of state, http//;https://www.state.gov/holding-russia-to-account/.(22/12/2020

- United nations.(2019).sanctionsregimes,Security council.

- Zartman, William, collapsed states; the disintegration and restorations of legitimate authority, https://bit.ly/3CStRlt.